



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

كيف خسرت المملكة المتحدة معركة خروجها من الاتحاد الأوروبي؟

توم مكتاغ



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

كيف خسرت المملكة المتحدة معركة خروجها من الاتحاد الأوروبي؟

توم مكتاغ *

لقد حُدد مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الأيام التي تلت استفتاء العام 2016 بدأ الاتحاد الأوروبي التحرك مبكراً قبل الإعلان عن نتائج استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المعروف بـ (بريكسيت). حدث ذلك في الساعة 6:22 صباح يوم الرابع والعشرين من تموز 2016، قبل 59 دقيقة من الإعلان الرسمي، إذ أرسلت المفوضية الأوروبية الحزمة الأولى من إجراءاته إلى الحكومات الوطنية التي تشكل الاتحاد الأوروبي.

كانت المملكة المتحدة تغادر الاتحاد الأوروبي، وكانت بروكسل عازمة على السيطرة على العملية. ومرر بيوتر سترافين، مدير مكتب رئيس المجلس دونالد تاسك، وثيقة قصيرة من خمس فقرات كتبها الأخير، إلى سفراء الاتحاد الأوروبي الـ 27، وحثهم على التحدث بصوت واحد والإصرار على أن تغادر المملكة المتحدة بحسب المادة 50 المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي.

لقد عني ذلك تسوية الطلاق أولاً، وتحديد العلاقة مستقبلاً، بمجرد خروج المملكة المتحدة. وورد في تلك الوثيقة ما يأتي: «نأمل مستقبلاً أن تكون المملكة المتحدة شريكاً قريباً من الاتحاد الأوروبي، ولكن علينا أولاً الاتفاق على ترتيبات الانسحاب».

* رئيس مراسلي مجلة بوليتيكو المملكة المتحدة.
شارك بول تابلور وديفيد هيرزنيهورن في كتابة التقارير.

«سنتفاوض على شروط الاتفاق الجديد قبل الشروع في أي عملية قانونية للخروج».

الحملة الرسمية لبريكسيت في عام 2016

كان ذلك عاملاً حاسماً، إذ إنه تعارض مع التصريحات الصادرة عن حملة التصويت في المملكة المتحدة بعدم الالتزام بإجراءات الخروج الرسمية، وإذا وافقت المملكة المتحدة على شروط خروجها قبل تسوية علاقتها المستقبلية -مثلما قال المدافعون عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي- فإنها ستحرم نفسها من الكثير من نفوذها.

وقد ذكر البيان الرسمي للحملة -التي أيدها اثنان من الزعماء السياسيين، وهما وزير العدل مايكل غوف، وعمدة بلدية لندن السابق، بوريس جونسون- ما يأتي: «إن استعادة السيطرة تغيير دقيق، وليس توقفاً مفاجئاً، وسنتفاوض على شروط الاتفاق الجديد قبل البدء في أية عملية قانونية للخروج». وسيكون ذلك أولى المعارك الكثيرة التي أعلنها الاتحاد الأوروبي، والأولى التي سيفوز بها، لأنه متمسك بالاستراتيجيات التي وضعها في الأيام الأولى لإعلان عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقد كان المسؤولون البريطانيون، على مدار 33 شهراً منذ الاستفتاء، ينظمون سلسلة من المواقف الفاشلة، في محاولة لإخراج الاتحاد الأوروبي من مساره المختار قبل أن يدعنوا على مضض لعواء الأمم في وستمنستر.

وسيتواصل المبعوثون البريطانيون، ومن ضمنهم رئيسة الوزراء تيريزا ماي، مع القادة الوطنيين في محاولة لإصلاح النهج القانوني لبروكسل من طريق نقاشات دبلوماسية بشأن المصالح المتبادلة والمرونة و«الحلول الخيالية»، لكنهم سيلتقون من دون تحقيق شيء يُذكر.

وقد فشلت محاولات إبرام اتفاقات جانبية على حقوق المواطنين، وبدء محادثات بشأن

العلاقة المستقبلية قبل الانفصال، وهو ما يمكن عده خطوة لبدء مناقشات ثنائية مع آيرلندا بشأن القضية الخلافية المتمثلة في الحدود الآيرلندية، ولن يؤدي أي منها إلى تغيير اتجاه المحادثات التي أقرها الاتحاد الأوروبي في الأيام الأولى.

وقد تحدثت صحيفة (POLITICO) إلى عشرات كبار المسؤولين والدبلوماسيين والسياسيين في دبلن، وباريس، وبرلين، وبلفاست، ولندن وبروكسل، فضلاً عن فريق كبير المفاوضين الأوروبيين في الاتحاد الأوروبي، ميشيل بارنييه، لما يقرب من ثلاث سنوات.

أما القصة التي خرجت إلى العلن فهي عن عملية كان الاتحاد الأوروبي صامداً فيها، بينما انهارت ويستمنستر، وتحوّل الأمر إلى صراع سياسي وحرمان وعدم استقرار.

كان التنازل الوحيد الذي سيقدمه الاتحاد الأوروبي فيما يخص مبادئه الأساسية على طول مدة المحادثات، بناءً على طلب من أحد أعضائه وهي جمهورية آيرلندا، وهو ما جاء بعكس مصالح المملكة المتحدة، وهو أن يتم التساهل في تطبيق قواعد السوق الموحدة بالنسبة لآيرلندا الشمالية فقط؛ من أجل المساعدة في حل مشكلة الحدود. أما ما يخص المملكة المتحدة، فهي ترفض عقد أي اتفاقات خاصة، فيما يرفض مفاوضو الاتحاد الأوروبي ذلك.

وبينما تتفاقم الاضطرابات السياسية في المملكة المتحدة، فقد أصبح من غير المؤكد ما إذا كانت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي ستبقى قادرة على الحصول على موافقة البرلمان على اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني.

وقد استقال تسعة وعشرون عضواً في الحكومة بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي منذ شهر حزيران من العام الماضي، وتبخر الانضباط الحزبي لدى كل من حزب المحافظين وحزب العمال المعارض في شهر أيار. وعانت رئيسة الوزراء من سلسلة من الهزائم، بما في ذلك ما

يمكن عده أكبر الهزائم في تأريخ البرلمان، حينما رفض المشرعون اتفاقها لمرتين متتاليتين في شهري كانون الثاني وآذار، وكانت تيريزا ماي قد وعدت بالتنحي ما إن تتحقق خطة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وإن كانت لم تحدد موعداً لذلك.

يلقي معارضو تيريزا ماي باللوم عليها بسبب الأزمة الحالية وفشلها في إعطاء تفسير لقرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

لقد صوّت النواب على وضع جدول زمني برلماني لرسم مسار لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بالتزامن مع تأجيل موعد الخروج المقدر، لكن الصورة تبقى غير واضحة حتى الآن.

وحتى إذا فرضت رئيسة الوزراء في نهاية المطاف اتفاقها عبر البرلمان بدعم أوروبي متشكك مضطرب، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لم ينته بعد. وعلى الرغم من مرور وقت طويل على المفاوضات ستبقى العديد من الأسئلة الرئيسة التي أثارها التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون إجابة.

يلقي معارضو تيريزا ماي باللوم في الأزمة الحالية على قرارها بمتابعة أحد التفسيرات لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مع محاولات حقيقية قليلة للوصول إلى نواب المعارضة، غير أن -وكما تكشف هذه القصة- العديد من القوى التي لا يمكن وقفها كانت قد بدأت قبل وقت طويل من تولي رئيس الوزراء الحالية السلطة.

جبهة موحدة

كانت الخطوط المتاحة للمجلس الأوروبي نتاج أشهر من التخطيط، إذ تحدث تاسك (Tusk)، قبل استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مع كل زعيم في الاتحاد الأوروبي؛ بهدف الحث على تشكيل جبهة موحدة بغض النظر عن النتيجة، وتم إعداد مسودات لصيغ الردود

السياسية لكل السيناريوهات.

وحينما أصبح واضحاً الاتجاه الذي اختارت المملكة المتحدة السير فيه، تم تعميم الوثيقة على سفراء الاتحاد الأوروبي من قبل المفوضية الأوروبية. وقد عمل رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود جونكر، ومدير مكتبه مارتن سيلماير، على صياغة فنية محكمة، شكلت فيما بعد البيان المشترك للرؤساء الأربعة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي.

ثم صعد الاتحاد الأوروبي من موقفه في الأيام التي تلت الاستفتاء. وجاءت أولى انعطافة في الساعة 11:57 صباح يوم الرابع والعشرين من حزيران 2016، بعد أقل من خمس ساعات على إعلان البيان الذي وضعه جونكر وسيلماير.

جاء في ذلك البيان ما يأتي: «لدينا قواعد للتعامل مع هذا الأمر بطريقة منظمة»، إذ تحدد المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي الإجراءات الواجب اتباعها إذا قررت إحدى الدول الأعضاء الخروج من الاتحاد. وقد أبدى البيان الاستعداد لبدء المفاوضات بسرعة.

وحت القادة لندن على تفعيل المادة 50 في أقرب وقت ممكن، وأعلنوا أن العلاقة المستقبلية بين الجانبين لن تتحدد إلا بعد خروج المملكة المتحدة، وأوضحوا أن هنالك تكاليف لذلك. وتم وضع خطوط صفراء وزرقاء سميكة للاتحاد الأوروبي، وإضفاء الطابع الرسمي عليها من قبل سفراء الاتحاد الأوروبي يوم الأحد 26 حزيران.

وقد اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بعد ذلك بأربعة أيام؛ لإضفاء الطابع الرسمي على موقفهم، وستحدد القمة الأولى بـ 28 بلداً، ومن ثم بـ 27 بلداً، لتحديد لهجة العاميين والأشهر العشرة المقبلة.

«كان ينبغي للحكومة البريطانية تقديم شيء بسرعة» مسؤول أوروبي رفيع المستوى

سار قادة الاتحاد الأوروبي خلف رؤساء المؤسسات في بروكسل، ولم يغيروا سوى المراكز الافتتاحية التي وضعها المجلس والمفوضية، وتم إدخال تغيير رئيس واحد فقط، وهو تشديد الموقف من قبل الاتحاد الأوروبي.

وطالبت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل ببيان محدد بشأن عدم تجزئة الحريات الأربع، وهي (حركة البضائع، والخدمات، ورأس المال، والناس) في البيان الختامي.

وقد كان دافيد كاميرون أخبر زملاءه في القمة أن الهجرة كانت عاملاً رئيساً في قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي، لكنه أعرب عن أمله في أن تبقى المملكة المتحدة قريبة من السوق الموحدة.

وبدت استنتاجات الاتحاد الأوروبي عن إمكانية استبعاد حرية حركة الناس من بقية السوق الموحدة، كأنها رفض.

المصلحة الوطنية

لو أن لندن كانت مستعدة للخروج يوم (24 حزيران 2016)، لكانت المفاوضات قد جرت بنحوٍ مختلف.

قال مسؤول رفيع المستوى في إحدى دول الاتحاد الأوروبي الكبيرة: «كان ينبغي للحكومة البريطانية تقديم شيء بسرعة»، ولو «أنها قدمت شيئاً، لكننا قبلنا به». وأضاف المسؤول أن «القوة البريطانية كانت دولة عضو واحد، وهي قادرة على تحديد مصلحتها الوطنية بسرعة، لكنها لم تفعل ذلك». وبدلاً من ذلك، قدم دافيد كاميرون استقالته من رئاسة الوزراء، وحاول أعضاء حزب

العمل الإطاحة بزعيم حزبهم جيريمي كوربين. وتعهد نيكولا ستورغيون -الوزير الأول لأسكتلندا- بإجراء استفتاء ثانٍ بشأن الاستقلال، ودعا مارتن مكغينس -نائب الوزير الأول لأيرلندا الشمالية آنذاك- إلى التصويت على ما إذا كان ينبغي الاستقلال عن المملكة المتحدة والانضمام إلى جمهورية أيرلندا.

قال آلان دونكان، وزير الشؤون الخارجية، إن «بذور الأزمة التي واجهتها بريطانيا اليوم قد زرعتها كامبيرون عندما دعا إلى الاستفتاء في وقت مبكر جداً، واستقال بعدها، لترك فراغاً كبيراً». وأضاف دونكان: «إنها أزمة ناجمة عن القرارات السيئة، وساعدت في تحول تلك المناورة قصيرة الأمد إلى كارثة طويلة الأمد، ويمكنك تتبع كل شيء من البداية».

وأعلن كامبيرون، في صبيحة اليوم التالي للاستفتاء، أنه سيتنحى للسماح لرئيس وزراء جديد بالتحضير للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، مضيفاً أنه «قبل كل شيء، هناك ضرورة لقيادة قوية وحازمة وملزمة».

وفي 11 حزيران 2016، اختار حزب المحافظين تيريزا ماي لتحل محل كامبيرون. وجاء اختيار تيريزا ماي -التي عملت في السابق وزيرة للداخلية- ويعرف عنها تشددتها بشأن الهجرة.

«إننا لا تغادر الاتحاد الأوروبي فقط للتخلي عن السيطرة على الهجرة من جديد» (تيريزا

ماي 2016)

لقد بدأت ماي رئاستها بتعريف يسير، وإن كان غامضاً؛ للخروج من الاتحاد الأوروبي: "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يعني خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، وأوضحت في مؤتمرها الصحفي الأول في تشرين الأول 2016، بالقول إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو من أجل السيطرة على الهجرة من الاتحاد الأوروبي، وتجاهل اختصاص محاكم الاتحاد الأوروبي،

واستعادة القدرة على إبرام صفقات تجارية مستقلة.

ثم تحدثت في خطاب لاحق في لانكستر هاوس في كانون الثاني 2017، وذكرت مغادرة السوق الموحدة والاتحاد الجمركي. وإذا لم يقبل الاتحاد الأوروبي خطوطها الحمراء، «فلا اتفاق، أفضل من اتفاق سيئ». وأضافت ماي أن المملكة المتحدة ستطلق المادة 50 قبل نهاية آذار 2017.

وقال إيفان روجرز -سفير المملكة المتحدة السابق لدى الاتحاد الأوروبي- في محاضرة بجامعة ليفربول في كانون الأول عام 2018: «إن ذلك قد فقد أي ضغط على كيفية سير هذه العملية.

وقال جوناثان فول -المدير العام البريطاني السابق في المفوضية الأوروبية الذي قاد فريق عمل بشأن العضلات الاستراتيجية التي طرحها استفتاء المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي- الآتي: «لم يكن هذا أمراً لا مفر منه تماماً، ولكن الكثير مما تلا ذلك كان يجب أن يكون واضحاً ابتداءً بالطريقة التي كتبت بها المادة 50، ومعرفة آلية عمل الاتحاد الأوروبي».

خطط آيرلندا

لم تكن بروكسل العاصمة الأوروبية الوحيدة التي كان الساسة وموظفو الخدمة المدنية فيها يستعدون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

فقد ذكر أحد المستشارين في الشؤون الأوروبية لزعيم بارز في الاتحاد الأوروبي إن دبلن بدأت في الضغط على دول الاتحاد الأوروبي الأخرى في الأشهر التي سبقت الاستفتاء لضمان حماية آيرلندا في حال خروج المملكة المتحدة. وأضاف المستشار: «إذا كان هناك لاعب واحد قد جعل آيرلندا تتصدر جدول الأعمال، فهو آيرلندا» نفسها.

وبالطبع كان الأوروبيون مؤيدين لها لأنها دولة عضو تواجه دولة تريد الخروج، تماماً مثلما

وقفوا مع قبرص ضد القبارصة الأتراك، على الرغم من دعم بروكسل لاتفاق سلام للجزيرة المقسمة، والذي التي قبله القبارصة الأتراك ورفضه القبارصة اليونانيون.

وهكذا كان التناقض والصراع مع لندن صارخاً ومحتدماً، ففي الوقت الذي رفض فيه كامبرون السماح للمسؤولين بالتحضير للتصويت على الخروج؛ مما يمنع المسؤولين من وضع أي شيء على الورق، أعدت آيرلندا خطة طوارئ مكونة من 130 صفحة مع قائمة مراجعة كل ساعة.

أما حينما أعلن عن نتيجة الاستفتاء، فقد أدلى رئيس الوزراء الأيرلندي إيندا كيني، ببيان يهدف إلى طمأنة الأسواق والمواطنين الأيرلنديين، وكانت توجهاتها المركزية صريحة بأن دولته ستبقى عضواً ملتزماً في الاتحاد الأوروبي.

شعرت آيرلندا -التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي إلى جانب المملكة المتحدة في عام 1973- بالحاجة إلى إعادة تأكيد التزامها بتوضيح رأي قادة البلاد في مسألة اعتبار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تهديداً وجودياً.

ولا يقتصر الأمر على اشتراك البلدين في تاريخ استعماري طويل ومعقد، بل إنهما متشابكان بشكل فريد، إذ تشترك الدولتان في منطقة سفر، وحدود برية، وهي منطقة شهدت تاريخاً عنيفاً انتهى باتفاق سلام يهدده خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

جبهة موحدة

يعدُّ تعيين السيد بارنييه -وهو وزير فرنسي سابق ومفوض أوروبي لمرة واحدة- أحد الأسباب الرئيسة التي مكنت الاتحاد الأوروبي من الحفاظ على جبهته موحدة في مواجهة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

«[بارنيه] سياسي مطمئن لفرنسا ولكنه معروف أيضاً في ألمانيا». مستشار أوروبي.

وفي النهاية، لم يكن هناك الكثير من المنافسة، فقد كان مجلس الاتحاد الأوروبي -وهو المؤسسة التي تمثل الحكومات الوطنية- أول من خرج من البوابة، بتعيين الموظف المدني البلجيكي المعروف ديديه سيوس لتنسيق الرد، ومن ثم وضع جونكر وسيلماير ورقتهم الراجعة بتعيين بارنيه.

وكان بارنيه قد حصل على دعم المستشار الألمانية والرئيس الفرنسي، كما أنه كان يعرف لندن جيداً، إذ كان مسؤولاً عن التنظيم المالي للاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وكان لديه مكانة كافية لأن يطلب من القادة الوطنيين التراجع عن العملية.

بغض النظر عن مدى محاولات تيريزا ماي ومسؤوليها تحويل محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة دبلوماسية، عمل بارنيه على إبقاء ذلك في الإطار المؤسسية؛ أي: بين المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي الكبير.

ولن يكون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي -على حد تعبير باسكال لامي- الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية، عملاً تفاوضياً، بل «عملية بتر».

وسبق تنوع بذلك حتى المتحمسون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، ففي آذار 2019 اشتكى زعيم حزب المحافظين السابق إيان دنكان سميث، بمرارة من الطريقة التي سارت بها المحادثات، ووصفها بأنها سارت إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

وتدرس المؤسسة الدبلوماسية الفرنسية مسؤوليتها فكرة «علاقة القوة»، أي: توازن القوى في أيّ علاقة. وطالما بقيت المفاوضات بين بروكسل ولندن، فلن يكون هناك شك في من ستكون له اليد العليا.

«إن الاتحاد الأوروبي، على الرغم من قصوره الاستراتيجي، إلا أن موقفه التفاوضي جيد».

إيفان روجرز، السفير البريطاني السابق لدى الاتحاد الأوروبي

لقد تم الحفاظ على هذا الزخم عبر التحكم بالعملية، إذ لن يكون هناك تفاوض دون إخطار، ولا علاقة مستقبلية دون اتفاق لتسوية الطلاق، ولا اتفاق طلاق إذا لم يتم حلّ مسألة الأموال، وحقوق المواطنين، ومشكلة الحدود الأيرلندية أولاً.

وقال روجرز إن «الاتحاد الأوروبي -على الرغم من قصوره الاستراتيجي- إلا أن موقفه التفاوضي جيد في مقابل المعارضين، وإنه لا أحد كان يهتم كثيراً بكيفية قيام الاتحاد الأوروبي ببناء صبور للعملية المصممة لزيادة تأثيره إلى الحد الأقصى».

البداية العليا

لم يكن اختلال ميزان القوى أكثر أهمية مما هو على الحدود الأيرلندية. وقد استحوذت بروكسل على ملكية المشكلة، بحلول شهر شباط 2017، قبل أن تطلق بريطانيا المادة 50، وتوصلت إلى بدايات حل. واقترحت المفوضية، في مذكرة سرية بعنوان: «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الحدود البرية بين أيرلندا والمملكة المتحدة» تسهيل حركة البضائع، وعدم وجود قيود حدودية على الزراعة والغذاء. وبسبب ذلك، سيتم التعامل مع جزيرة أيرلندا على أنها موحدة قدر تعلق الأمر بالزراعة والغذاء، وستخضع أيرلندا الشمالية لقانون الاتحاد الأوروبي حتى بعد خروجها؛ كان ذلك يعني أنه لن تكون هناك حدود داخل المملكة المتحدة بين بريطانيا وأيرلندا الشمالية.

وقد اعترفت المذكرة، بحسب كونيلى، «بحساسية هذه الفكرة»، بسبب الغضب الذي قد تسببه بين النقيبين في أيرلندا الشمالية، وجاء فيها «بحسب ما أشار الأيرلنديون في المفوضية، فإن الإصرار على مثل هذا الحل يمكن أن يضر بعملية السلام».

وخلصت المفوضية إلى أن هذا هو السبيل الوحيد بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى قرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي.

كان النقاش بشأن الحدود جزءاً من عمل الاتحاد الأوروبي بشأن «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي» للتفاوض على «كتاب مقدس»، استعداداً لإعلان الخروج الرسمي للمملكة المتحدة. وقد نُشر ذلك، بعد مشاورات مكثفة مع الحكومات الوطنية، في قمة القادة في شهر نيسان بعد مدة وجيزة من إطلاق تيريزا ماي المادة (50) في 29 آذار 2017.

وأعلن الاتفاق ضرورة أن يكون هناك «توازن في الحقوق والالتزامات، وأنه يجب الحفاظ على تكامل السوق الموحدة، مما يعني أن الحريات الأربع غير قابلة للتجزئة».

«ما نحن عليه الآن كان واضحاً منذ مدة بعيدة» مسؤول كبير في 10 داوونينغ ستريت

لقد أعلن عن وجود «نهج تدريجي» للمفاوضات، لكن الحديث عن العلاقة المستقبلية لن يتم إلا بعد تسوية الطلاق، وقال عضو بارز مقرب من تيريزا ماي: «ما نحن عليه الآن كان واضحاً منذ مدة بعيدة».

الآيرلنديون يفوزون

حينما نشر الاتحاد الأوروبي مبادئه التفاوضية في شهر نيسان 2017، كانت بروكسل ما تزال تبحث علناً عن «حلول مبتكرة» لمشكلة الحدود الآيرلندية، وقد قيدت التزامها بـ «هدف» عدم وجود حدود صلبة بين الجمهورية، وآيرلندا الشمالية، وعلى الرغم من ذلك فإن الدبلوماسية الآيرلندية قد حققت ثلاثة إنجازات جوهرية:

الأول: زيارة رئيس الوزراء إندا كيني، إلى المملكة المتحدة في شهر تموز 2016، وهي الشهر

الذي تولت فيه ماي رئاسة الوزراء، وحصوله على تأكيد أنه لن تكون هناك عودة إلى حدود الماضي.

الثاني: وضع مشكلة الحدود بنحوٍ صريحٍ على أجندة بروكسل.

الثالث: إقناع دبلن للاتحاد الأوروبي في شهر نيسان 2017، للتأكيد أنه في حالة إعادة توحيد آيرلندا الشمالية مع الجمهورية، فإنها ستصبح عضواً تلقائياً في الاتحاد الأوروبي.

«لم نصدق أن البريطانيين قد قبلوا النص» مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي

كان البريطانيون غاضبين، لكن الاتحاد الأوروبي أثبت أنه سند قوي لآيرلندا. وبعد أن فشلت المملكة المتحدة في اقتراح حلٍّ للحدود الأيرلندية، كشفت اللجنة، في شهر تشرين الثاني 2017، عن اقتراحها الذي يفيد بأنه مهما سيحدث في المستقبل فإن الحدود ستبقى مفتوحة.

وقد استنتج فريق بارنييه أن الطريقة الوحيدة لحماية السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي مع تجنب الحدود الصعبة في آيرلندا، هي ضمان المملكة المتحدة أنه «لن يكون هناك أي اختلاف تنظيمي» بين آيرلندا الشمالية، وقواعد الاتحاد الموحدة للسوق، والاتحاد الجمركي.

كان لهذا الأمر بالنسبة لتيريزا ماي، تداعيات كبيرة، لأنه يفترض القبول بجلين أحلاهما مراً.

ثني القواعد

اقترحت المفوضية ثني قواعد السوق الموحدة لتطبيق أجزاء من قانون الاتحاد الأوروبي على آيرلندا الشمالية، وليس على بقية المملكة المتحدة.

وقد تم تصميم هذا الاقتراح للإجابة عن الأهداف التي حددتها بروكسل ودبلن: لحماية سلامة السوق الموحدة والحفاظ على الحدود المفتوحة. وقد كفل ذلك أن يدفع البريطانيين وليس

الآيرلنديين ثمن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو ما سمي بـ «الخيار المروع»، على حد تعبير أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي رفيعي المستوى، إذ إنه يتمثل في إقامة ضوابط حدودية مع آيرلندا الشمالية، أو إضعاف عضويتها في اتحاد السوق والاتحاد الجمركي.

سافر أولي روبنز - كبير مفاوضي تيريزا ماي- إلى بروكسل للشكوى، وقال أحد المسؤولين البريطانيين الذي كان في الغرفة مع روبنز: «من بين حججنا الكثيرة كانت هناك نقطة عجز ديمقراطية أساسية؛ لأن آيرلندا الشمالية ستغادر من دون أي رأي في القوانين التي تحكمها».

لكن الاتحاد الأوروبي كان صامداً، وأخيراً وافق البريطانيون على الاقتراح في شهر كانون الأول 2017.

وستظل الدعامة الآيرلندية نقطة الخلاف الرئيسة لبقية المفاوضات، حتى بعد أن أقتعت تيريزا ماي الاتحاد الأوروبي بتوسيع نطاقه لضمان بقاء المملكة المتحدة بأكملها ضمن الاتحاد الجمركي. غير أن ذلك العرض قد رفضه البرلمان كلياً في شهر كانون الثاني 2019، وهو ما عُدد أكبر هزيمة حكومية على الإطلاق؛ وأدّى إلى زيادة احتمال انهيار المملكة المتحدة دون التوصل إلى اتفاق؛ مما سيؤدي إلى تدهور السياسة الآيرلندية الشمالية.

وقال أحد كبار المسؤولين في 10 داوونينغ ستريت إن المملكة المتحدة حذرت الاتحاد الأوروبي من المخاطر التي تشكلها الدعامة المحلية، لكنه لم يكن أمامها خيار سوى الموافقة. وحينما سئل أحد المسؤولين البارزين المقربين من بارنييه رداً على سؤال عما إذا كان الاتحاد الأوروبي يعرف بالضبط ما الذي يجري، قال: «نعرف ما الذي نقحم أنفسنا فيه لكن ليس لدينا خيار».

حقيقة سالزبورغ

إن واقع المملكة المتحدة انهار أخيراً في شهر أيلول 2018، في قمة الاتحاد الأوروبي الخاصة

في مدينة سالزبورغ النمساوية. وكانت تيريزا ماي قد بدأت مدة رئاستها باستطلاعات رأي عالية، كونها الشخصية المهيمنة والمستبدة في السياسة البريطانية، ونادراً ما استشير البرلمان، وبسبب أمر من المحكمة، طلب رئيس الوزراء موافقة المجلس قبل إطلاق المادة (50).

ثم تدهور الوضع حينما طالبت تيريزا ماي بإجراء انتخابات مبكرة على أمل الحصول على أغلبية قوية تحتاج إليها للدفع بأي اتفاق يتم إبرامه مع بروكسل، لكن الخطة جاءت بنتائج عكسية جردت حزب المحافظين من أغليبيته.

وبصفتها زعيمة الحزب الأكبر، بقيت تيريزا ماي رئيسة للوزراء، لكنها أصبحت معتمدة على أصوات الحزب الوندوي الديمقراطي الأيرلندي الشمالي المحافظ، الذي كان قد عارض اتفاق الجمعة الحزينة عام 1998 الذي جلب السلام إلى الجزيرة.

وقال أحد كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي لصحيفة بوليتيكو - بعد مدة وجيزة من الاتفاق-: «لقد رسمت تيريزا ماي خطوطاً حمراء دامية حاولت هي نفسها باستمرار طمسها بعد ذلك، وذلك ساهم في تضيق الكثير من الوقت لأنه جعل كل خطوة مؤلمة جداً».

تراجع قسري

مع طول أمد المفاوضات، اضطرت بريطانيا مراراً إلى التراجع أمام ضغط الاتحاد الأوروبي المستمر. رُفضت الجهود المبذولة لتقليص الحسابات المالية لبريطانيا لدى الاتحاد، إلى أن وافقت تيريزا ماي في النهاية على احترامها بالكامل. واستمرت الخلافات بشأن دور محكمة العدل الأوروبية التي تحمي حقوق مواطني الاتحاد. وتضررت هبة بريطانيا كثيراً حينما أوضح الاتحاد الأوروبي أن المملكة المتحدة لن تبقى شريكاً كاملاً في برامج الاتحاد التي كانت تؤدي فيها من قبل دوراً رئيساً، مثل غاليليو أو الدفاع الأوروبي أو الأمن. فالقانون هو القانون، وبريطانيا ستكون دولة ثالثة.

كانت التنازلات البريطانية كبيرة وصغيرة، وتسببت في غضب الموظفين في كادر التمثيل البرلماني للمملكة المتحدة في بروكسل، بعد كل زيارة لديفيد ديفيس، وهو أول سكرتير لحملة الخروج من الاتحاد الأوروبي. وطالب ديفيس - في كل مناسبة - التهيؤ لاستضافة المؤتمر الصحفي المشترك مع بارنييه على الأراضي البريطانية، ولكن ذلك لم يحدث ابداً.

وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي إن المسؤولين من الجانبين غالباً ما كانوا يجتمعون في الغرفة (201) من «منطقة شارلمان» التابعة للمفوضية الأوروبية في الطابق الخامس من مبنى بيرلامونت. وتوجد هناك إلى جانب الجدار خارج الغرفة صورة لقلعة كونوي في ويلز، وهو مبنى جدّد باستخدام الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل بياناً أنيقاً لموقف الاتحاد الأوروبي من خروج بريطانيا منه.

الخيار

انحسرت خطوط تيريزا ماي الحمر لأول مرة في شهر كانون الأول 2017، مع قبولها بالتراجع. ثم جاء الخيار الثاني في شهر تموز 2018 - الذي كان كبيراً جداً - وأظهر بقية المملكة المتحدة بأكملها، بالنسبة لجميع النوايا والمقاصد، في السوق الموحدة للبضائع في الاتحاد الأوروبي.

ومن شأن ذلك أن يسمح للمملكة المتحدة بتجنب إقامة حدود في جزيرة آيرلندا أو في البحر الآيرلندي. غير أن ذلك كان مكلفاً من الناحية السياسية، فقد استقال كل من بورييس جونسون، وزير الخارجية البريطاني، ودافيد دنييس، مهندس عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ستة أعضاء صغار آخرين في الحكومة، احتجاجاً على ما حصل.

كان هذا هو الاقتراح الذي جلبته تيريزا ماي إلى سالزبورغ، في محاولة لكسر الجمود من طريق توجيه دعوة مباشرة إلى قادة الاتحاد الأوروبي. وكان ذلك مقامرة وسوء تقدير كبير، فقد رفض

دونالد تاسك - في قمة القادة - أي فرصة للقبول، قائلاً إن «الاقترح غير مقبول، ولا سيما الجانب الاقتصادي منه».

وخرج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن السياقات الدبلوماسية، مهاجماً دعاة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ووصفهم بالكذابين.

«الخسارة الكبيرة هي أنهم لم يحسموا مسألة المستقبل» مسؤول كبير مقرب من ميشيل بارنييه أصبحت الحلقة معروفة، في ويستمنستر، باسم «كارثة سالزبورغ»، التي تجسد أشهر الفشل، وقال دبلوماسي بريطاني: «كانت سالزبورغ اللحظة التي انحارت فيها الدبلوماسية البريطانية». كما شاطره الرأي نفسه كبير المستشارين في الاتحاد الأوروبي، الذي كان مشاركاً بنحو وثيق في المفاوضات، بالقول: «لقد كان ذلك سوء فهم كبير، وخطأ كبيراً».

أما ما يخص وستمنستر، فقد حدثت استهانة بتصميم الاتحاد الأوروبي على ضمان أن محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ما تزال عملية بيروقراطية، ولا يمكن ضغطها في التنافس السياسي مع المملكة المتحدة. ووصفها مسؤول فرنسي بما يأتي: «لقد أخطأوا قراءة الطبيعة القانونية للاتحاد الأوروبي. ويبدو أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن هذه هي اللحظة التي سيتم فيها إخراج المسألة من يد بارنييه، وتحويلها إلى مفاوضات سياسية. وتلك كانت آخر مرة اعتقدت فيها المملكة المتحدة أنه يمكن حل المسألة سياسياً».

النواب يستعيدون السيطرة

صوت أعضاء البرلمان يوم الخامس والعشرين من شهر آذار 2019، لبدء عملية «الأصوات الإرشادية» بشأن الخطط البديلة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ومع بقاء أقل من ثلاثة أسابيع على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتصويت البرلمان مرتين بالضد من الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوروبي في شهر تشرين الثاني، فقدت رئيسة الوزراء السيطرة على الوضع بنحوٍ رسمي لصالح النواب. وسُحِبَ تصويت ثالث على الاتفاق لأنها لم تحضر المعلومات المطلوبة بشأنه.

وكانت هذه الحادثة - بالنسبة لكثير من المقربين من تيريزا ماي - ستحدث منذ شهر، وقد حذرت شخصيات بارزة داخل مقر رئاسة الوزراء البريطانية في شهر تموز 2018، من أن نسخة الاتفاق الذي قدمته رئيسة الوزراء، غير مستدام، ولم يكن هناك من طريقة لجمع أغلبية في البرلمان من أجل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

كان الأمر مجرد وقت قبل أن يحدث الصدام الوشيك الذي سبق القرارات التي اتخذها الجانبان في أثناء الساعات والأسابيع والأشهر التي تلت الاستفتاء، وفي النهاية كانت تيريزا ماي هي من قدمت التنازل الأكبر فيما لم تتنازل بروكسل عن أي شيء يُذكر.

وهكذا كانت النتيجة، التي تعترف بها بعض الشخصيات البارزة في بروكسل ولندن، أقل مما كان يطمح إليه، حتى لو تم التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف من طريق مجلس العموم المتمرد.

لقد أصبح الدعم الإيرلندي المثير للجدل - وهو السبب الأساس للأزمة - أمراً مزعجاً جداً بالنسبة لأكثر حزب في آيرلندا الشمالية - وهو الحزب الديمقراطي المسيحي - لدرجة أنه يخاطر الآن بتقويض اتفاق تقاسم السلطة بنحوٍ دائم، إلى أن يتم نقضه واستبداله.

أما الأهم من ذلك، فهو عدم الإجابة إلا على القليل من الأسئلة الرئيسة التي أثارها قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي. وقد اعترف أحد كبار المسؤولين المقربين من بارنبييه، بأن «الخسارة الكبيرة هي أنهم لم يحسموا مسألة المستقبل».

أكان يجب على الاتحاد الأوروبي أن يقاوم الإغراء للتأكيد على مصالحه؟ أكان يجب أن يسمح للمملكة المتحدة بجني بعض ثمار خروجها من الاتحاد الأوروبي؟ أكان يجب تحميل دبلن بعض تكاليف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عبر فرض حدود مع آيرلندا الشمالية؟

قد يعتقد الكثيرون في المملكة المتحدة ذلك، لكن قلة في بروكسل أو دبلن أو أية عاصمة أوروبية أخرى سيوافقون على ذلك، والتأريخ سيحكم، بحسب المسؤول الفرنسي نفسه.